التداعيات الأمنية للبرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي

حنـــان حكـــار
جامعة 8 ماي 1945 – قالمـــة
علوم سياسية/إدارة دوليـة
مخبر الدراسات القانونيـة البيئية
hakkar.hanane40@gmail.com

الملخَّـص:

لقد شكل الملف النووي الإيراني واحدا من أكثر الملفات تعقيدا وتشابكا على الساحة الدولية منذ أواخر 2002، وأثار صراعا حادا بين إرادات مختلف الأطراف المعنية، ومخاوف شتى من جر المنطقة ككل إلى حرب كارثية، وهو ما يبرر التخوف الخليجي الدائم على مستقبل المنطقة بالنظر إلى الحدود المشتركة بينهما، وهو مايشكل تهديدا مباشرا وفعليا لأمن الخليج العربي ما يستدعي عقلنة السلوكيات تجاوزا لأي تهديد .

الكلمات المفتاحية : التداعيات الأمنية، البرنامج النووي الإيراني، منطقة الخليج العربي.

Résumé:

Le dossier nucléaire iranien est l'un des problèmes les plus complexes sur la scène internationale depuis la fin de 2002, provoquant un conflit féroce entre la volonté de diverses parties et diverses inquiétudes quant à l'entraînement de la région dans une guerre catastrophique. , Qui constitue une menace directe et efficace à la sécurité du Golfe arabe, ce qui nécessite une rationalisation des comportements au-delà de toute menace.

Mots-clés: Implications pour la sécurité, Programme nucléaire iranien, Région du Golfe.

Abstract:

Iran's nuclear file has been one of the most complex issues on the international scene since late 2002, sparking a fierce conflict between the will of various parties and various concerns about dragging the region as a whole into a catastrophic war. , Which constitutes a direct and effective threat to the security of the Arab Gulf, which requires rationalization of behaviors beyond any threat.

Keywords: Security Implications, Iran's Nuclear Program, Gulf Region.

مقـــــدمة:

تعد إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق والمملكة العربية السعودية، وبحكم موقع إيران الجيوبوليتيكي ودورها الإقليمي فقد أصبحت محط أنظار واهتمام العالم خاصة مع تطور أنشطتها النووية والتشكيك الدولي في مدى سلميتها، وعرضها على مجلس الأمن، وتعد دول الخليج العربي من أكثر الدول التي اتخذت مواقف متضاربة بشأن هذا البرنامج والتي كانت محكومة بسياق الأوضاع الدولية أكثر من أي شيء آخر، بالرغم من سياستها الاحتوائية للقضية حتى لاتقع في صدام مباشر مع إيران يكلفها الكثير بالنظر إلى اختلال توازن القوى في المنطقة.

ويعتبر أمن الخليج أمنا متغيرا ومتحولا ومتأثرا بالأوضاع المحيطة به، وذا قدرة في التأثير على الأمن العالمي، بالنظر إلى جملة من المميزات التي تتمتع بها المنطقة لاسيما فيما يتعلق بالقدرات الطاقوية النفطية والتي تغطي جزء كبير من الاحتياجات العالمية من النفط لذلك فقد شكلت هذه المنطقة على مر الزمن بؤرة توتر وصراع دائمين فأمن الخليج يطرح ويمس قضية الأمن العالمي. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل مختلف التداعيات الأمنية للبرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي؟

وللإجابة على الإشكالية التالية سنحاول اختبار مدى صحة الفرضية التالية:

– كلما سعت إيران إلى امتلاك السلاح النووي كلما شكل ذلك تهديدا مباشرا لمنطقة الخليج العربي.

وقد قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

- الأبعاد التاريخية والإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني.
- الأمن الإقليمي الخليجي وسباق التسلح في المنطقة.
- القوة العسكرية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الخليجي.

المحور الأول: الأبعاد التاريخية والإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني

1-الخلفية التاريخية لتطور البرنامج النووي الإيراني:

لقد كان انضمام إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في 02 فيفري 1970 من أولى بوادر التوجه الإيراني نحو استثمار الطاقة النووية، حيث كانت بداية البرنامج منذ عهد الشاه وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تقسيم مراحل تطور البرنامج إلى عدة مراحل كالتالي:

أ-المرحلة الأولى: كما ذكرنا سابقا فقد بدأت هذه المرحلة في عهد الشاه رضا بهلوي، وذلك من خلال استغلال إمكانيات نووية بسيطة ومتواضعة، من خلال التعاون الألماني الإيراني لبناء مفاعل بوشهر النووي ، وقبل ذلك منحت الولايات المتحدة الأمريكية مفاعلا نوويا تجريبيا لإيران تبلغ قوته 5 ميجاواط ، وذلك في إطار البرنامج الأمريكي " الذرة من أجل السلام"، وتحت غطاء آخر تستهدف من خلاله توطيد علاقاتها كشرطي للمنطقة والرقابة على عمليات التسلح فيها، إلا أن الاهتمام الفعلي بالبرنامج في عهد الشاه كان مع بداية الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وذلك بإنشاء المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، ثم ومع اندلاع الثورة الإسلامية سنة 1979 تراجع الاهتمام بالبرنامج بفعل انشغال إيران في حربها مع العراق.[1]

ب-المرحلة الثانية: استعادت فيها إيران طموحاتها من أجل تطوير برنامجها النووي، والمضي في بلوغ مراحل أكثر تقدما لذلك احتاجت إلى توفير الدعم

الخارجي، خاصة بعد إعلان آية الله الخميني منذ سنة 1986 التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية، وقد جاء هذا الإعلان بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف في هذا المجال شمل العديد من النقاط المهمة:

-فتح المجال للمساعدات الأجنبية من أجل تطوير البرنامج خاصة: الصين، الأرجنتين، كوريا الشمالية، الهند وباكستان.[2]

-توسيع البنية التحتية للبرنامج النووي داخل إيران.

-دفع مجالات البحث والتطوير في المجال النووي.

ج-المرحلة الثالثة: شملت هذه المرحلة العديد من المتغيرات والأوضاع الدولية، أهمها سقوط الاتحاد السوفياتي كأبرز حدث عرفته الساحة الدولية آنذاك إضافة إلى اندلاع حرب الخليج الثانية سنة 1991، وهو ما عزز توجهات القيادات الإيرانية نحو تبني وتوظيف القدرات الفنية المختلفة للسير في تطوير البرنامج النووي الإيراني بوتيرة متسارعة، حيث سنحت الفرصة لإيران من أجل استقطاب الكفاءات وعلماء الذرة الذين كانوا يعملون تحت مضلة الاتحاد السوفياتي، واستيراد الرؤوس النووية من جمهوريات آسيا الوسطى، إضافة إلى تكثيف التعاون النووي مع الصين، ولعل أهم تعاون في هذا الشأن كان مع روسيا من أجل تزويدها بالمفاعلات النووية الأكبر حجما، بدلا من المفاعلات البحثية، وفي هذا الإطار قامت بتوقيع اتفاقية سنة 1995 من أجل تطوير أنشطة مفاعل بوشهر النووية.

د-المرحلة الرابعة: وتعرف هذه المرحلة غالبا بمرحلة الشكوك الدولية في سلمية البرنامج النووي الإيراني، حيث وعقب انتهاء حرب الخليج الثانية وإنشاء المفاعل النووي في بوشهر بقيمة 5 ميجاواط تصاعدت الضغوط الدولية من أجل التأكد من سلمية البرنامج مادفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

للطلب من إيران إجراء عمليات تفتيشية رقابية للتأكد من مدى سلمية هذا البرنامج، وهو ما رحبت به إيران فعلا، لكن النتائج قد دحضت الشكوك الدولية، حيث خرجت الوكالة بتقارير سليمة بشأن البرنامج، وبفعل الضغوط الأمريكية قامت الوكالة بإجراء جولة تفتيشية ثانية لكنها خرجت منها بنفس نتائج الجولة الأولى، وفي ظل هذه الظروف قامت إيران بإنشاء العديد من المواقع النووية من بينها مفاعل آراك، وناتنز، ومفاعل بوشهر ... ، وهو ما أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من جديد بحيث أعلنت سنة 2002 بأن لدى إيران مواقع نووية لم تصرح بها للوكالة، وقد عزز هذه الشكوك عند كشف إحدى المنظمات المنشقة والمعارضة للنظام السياسي الإيراني أن إيران قد قامت ببناء موقعين نوويين جديدين بعيدا عن رقابة الوكالة، وهو ما أثبتته صور الأقمار الصناعية بوجود جدران إسمنتية سميكة تحت الأرض تمنع الرؤية وتوحي بأن هناك مفاعلات مخفية تحتها، وبذلك بدأت مرحلة المواجهة مع المجتمع الدولي.[3]

2-الدوافع الإيرانية نحو تطوير برنامجها النووي: هناك العديد من الدوافع التي تقف وراء إصرار إيران على تطوير برنامجها النووي منها ما يتعلق بالجانب السياسي ومنها ما يتعلق بالجانب الأمني والعسكري، ومنها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي.

أ. **الدوافع السياسية:** إن المتعارف عليه بشأن العقيدة السياسية الإيرانية هو التزامها بالإفصاح عن مختلف الدوافع والنوايا، وفي المقابل الشيء الكبير منه يسير في إطار مخفي وسري، حيث ومنذ بداية هذا البرنامج كانت معظم التصريحات السياسية تقف في صف كون البرنامج هو لأغراض سلمية بحثية بحتة، رغم الإنفلاتات التي بدرت من القليل من القياديين في أن إيران تسعى

لإنتاج أسلحة نووية تعزز مكانتها الإقليمية من جهة، والعالمية من جهة أخرى، ويرى الكثير من المحللين أن الطموحات النووية الإيرانية لا تهدف لتغطية حاجياتها المستقبيلة، وإنما تسعى لإشباع شعور قومي بالتفوق، مرجعيته الجذور الفارسية لاحتلال مكانة بارزة مرة أخرى سواء على المستوى الإقليمي أو حتى العالمي، وهذا ما تجلى في عهد الصفويين مرورا بعهد الشاه، وانتهاء بالثورة الإسلامية التي عززت هذا الموقف، ويستطيع المراقب لسياسة إيران الحالية ملاحظة تطلعها مجددا للعب دور شرطي الخليج الذي لعبته في زمن الشاه لحساب المصالح الغربية لكن هذه المرة لحسابها الخاص.

ب. **الدوافع الأمنية والعسكرية**: لقد ألقت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان والعراق واحتلالهما عامي 2001 و 2003 بثقلها على الخيارات العسكرية والأمنية الإيرانية بفضل المتغيرات الإقليمية والدراماتيكية التي أحدثتها في المنطقة، والتي تتعارض مع المصالح والأولويات الإيرانية، حيث مثل الحشد العسكري الأمريكي المطوق لإيران تهديدا مباشرا للأمن القومي الإيراني ولمصالحها الإستراتيجية مع محيطها المباشر كالعراق ودول الخليج وأفغانستان وباكستان ومع دول وسط آسيا خصوصا تلك المطلة على بحر قزوين، ورغم أن سقوط نظام صدام حسين في العراق وطالبان في أفغانستان يصب في مصلحة إيران، إلا أنه يشكل تهديدا آخر يجعلها في نفس القائمة مع الأنظمة التي تراجعت،[4] كما أن سياسة إسرائيل الغامضة، وتصريحاتها المتضاربة حول برنامجها النووي هي الأخرى تشكل تهديدا آخر ومباشرا لإيران، إضافة إلى كونها تجاور

مجموعة من الدول المالكة علنيا للأسلحة النووية كروسيا والهند وباكستان وكوريا الشمالية.

ج. **الدوافع الاقتصادية:** إنا التركيز الكامل لمسئولي إيران على كون برنامجها النووي هو سلمي بالكامل يبرر دوافع إيران الاقتصادية نحو تطوير قدراتها النووية السلمية بهدف تعزيز اقتصادها الوطني، وتطوير إمكانياتها الاقتصادية، حيث تذهب تقديرات الحكومة الإيرانية إلى أن هذا البرنامج يرمي إلى تأمين 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية لتخفيض استهلاكها لأمن الغاز والنفط، لاسيما أن الكثافة السكانية في تزايد مستمر، وتشير الحكومة الإيرانية إلى أنها لا تسعى فقط إلى الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة، بل تسعى إلى خفض النسب الحالية لتوفير ثروتها القومية من النفط والغاز وتوجيههما نحو التصدير من أجل الحصول على العائدات المالية لا سيما في ظل التآكل المتزايد في القدرات التصديرية الإيرانية من النفط بسبب العقوبات المفروضة على إيران [5]

3- معوقات البرنامج النووي الإيراني: لقد واجه النشاط النووي الإيراني العديد من المعوقات والقيود التي مست كامل عناصر البرنامج، وامتدت لتشمل صادرات إيران من المواد الطاقوية الأخرى، وحتى المصادر الاقتصادية الأقل ربحية، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا وراء كل القيود، وباشرت بصفة خاصة عملية متابعة القيود المفروضة، ومدى التزام إيران بها، حيث حاولت في الكثير من الفترات شل قدرات الاقتصاد الإيراني بشتى الطرق، إلا أن ذلك لم يمنع إيران من السعي أكثر نحو تطوير قدراتها النووية، واستمرت في بذل الجهود المختلفة لتحقيق ذلك، خاصة وأن النشاط الإيراني يعتبر وعلى مدى عصور عدة مكونا رئيسيا من

مكونات المشروع السياسي الذي تتبناه الحكومة الإيرانية، والذي تسعى من خلاله إلى تعظيم مكونات القوة الشاملة لإيران مما يعزز مركزها الإقليمي، ويمنحها قدرا أكبر من الفاعلية والتأثير في مواجهة الولايات المتحدة، وبما يوفر لها قدرا أكبر من التأثير السياسي والمعنوي في المحيط الإقليمي وحتى العالمي.[6] لذلك فقد اتخذ الغرب العديد من الوسائل والأساليب لإحباط المشروع النووي الإيراني شمل سلسلة من العقوبات المتتالية في نواحي مختلفة، وصولا إلى عرض القضية الإيرانية على مجلس الأمن وتكثيف سلسلة العقوبات.

المحور الثاني: الأمن الإقليمي الخليجي وسباق التسلح في المنطقة

1-الأهمية الإستراتيجية لدول الخليج العربي وتطور الأمن الإقليمي في المنطقة:

تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأي إقليم دورا كبيرا في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها، فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين، يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.[7]

ومنطقة الخليج العربي هي من أغنى المناطق في العالم وأكثرها أهمية نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام بين القارات القديمة الثلاث (آسيا، أوروبا، وإفريقيا) هذا من جهة ومن جهة أخرى تأثيرها القوي على الاقتصاد العالمي بفضل ما تملك من ثروة نفطية هائلة سواء المنتجة أو

المخزون الاحتياطي لديها، فأهمية الخليج العربي النفطية لا تنبع فقط من ضخامة الإنتاج (والذي يبلغ حوالي 36 % من الإنتاج العالمي) وضخامة احتياطاته التي تشكل حوالي 64 %، وإنما أيضا من مجموعة الخصائص الأخرى التي تميز النفط الخليجي، وذلك بالنظر إلى سهولة الحصول عليه استخراجه، وكذا قربه من السواحل ما يسهل من عملية تصديره إلى الخارج، وما يخفض تلقائيا من تكلفة إنتاجه، وهو ما جعل منطقة الخليج العربي محط اهتمام القوى الكبرى في العالم، وبؤرة صراع واحتدام لازالا مستمرين ليومنا هذا، فالخليج العربي يمثل أقصى امتداد للعالم العربي نحو الشرق، ويتمحور بين الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة وأرض الساحل الغربي لهضبة إيران، وتعتبر المنطقة امتدادا بحريا للمحيط الهندي، ويقع مضيق هرمز بما يحمله من خصائص وامتيازات اقتصادية عالمية في مدخل الخليج من الجنوب، ويربط بينه وبين خليج عمان، حيث يتميز الخليج كممر مائي بالهدوء نظرا لخلوه من العقبات الملاحية، كما يتميز بكثرة الجزر التي يتجاوز عددها 125 جزيرة ترجع أهميتها لكونها تستطيع التحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي، وخلاصة القول أن جميع هذه الامتيازات وغيرها قد جعلت المنطقة محل أطماع الكثير من القوى الدولية ومنحتها مكانة اقتصادية عالمية سهلت عمليات التصدير والاستيراد والنشاط الاقتصادي عموما، وهو ماجعل الأمن والاستقرار في الإقليم مطلبا دوليا وهدفا أساسيا تسعى وراءه العديد من البلدان، كون أي تهديد وتناقض في المصالح الوطنية على المستوى الإقليمي أو الدولي قد تنجر عنه صراعات تهدد الأمن الدولي ككل، لأن المسيطر على الإقليم باستطاعته فرض رؤيته الأمنية عالميا وتحقيق السيادة الدولية من خلاله، وهذا ما يبرر كثرة القواعد العسكرية الغربية في المنطقة (لاسيما

الولايات المتحدة الأمريكية)، وهو ما دفع وكيل وزارة الخارجية الأمريكية " **ديفيد نسيوم** " إلى القول " إن كان العالم دائرة مسطحة، وكان المرء يبحث عن مركزها فيمكن إعطاء حجة جيدة مفادها : إن هذا المركز هو الخليج سواء العربي أو الفارسي حسبما تنظر إليه "، وما من مكان في العالم اليوم فيه ذلك القدر من التقاء المصالح العالمية، وما من منطقة بمثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج[8]، وقد تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عصور عدة، بداية مع مطلع القرن السادس عشر ميلادي، فقد تعرض للغزو البرتغالي والفارسي والانجليزي والهولندي، وفي كل مرة كان لبريطانيا حظ الأسد من كل ذلك فقد حاولت عبر حقب زمنية متتالية فرض سيطرتها على منطقة الخليج العربي والحفاظ على سيرورة نشاطاتها التجارية في المنطقة، هذا قبل اكتشاف النفط وبعد اكتشافه شددت من وتيرة أهدافها ونافستها في هذا الصراع كل من فرنسا والإمبراطورية العثمانية، وككل مرة كانت الغلبة لبريطانيا التي استطاعت إقامة دويلات ظلت فترة من الزمن حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية تعترف بنفوذها كقوة عظمى في الخليج مارست سياسات شتى سياسية واجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية للحفاظ على بقائها في المنطقة، وعند إعلان بريطانيا انسحابها من الخليج سنة 1968، وفي مدة أقصاها نهاية عام 1971، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتملأ الفراغ الذي خلفه هذا الانسحاب يتبعه في ذلك النفوذ الإيراني الذي عبرت عنه مقولة الشاه سنة 1970 بعد الانسحاب البريطاني " لقد بدأ عصر جديد في الخليج ".[9]

2- سباق التسلح في منطقة الخليج العربي: يمكن رصد أهم ملامح التسلح في منطقة الخليج منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، حيث تزايدت وتيرة عمليات التسلح في المنطقة بعد حرب أكتوبر 1973، سواء تعلق الأمر

باستيراد التقنية أو من خلال التدريب والإشراف على عمليات تطوير القوى البشرية من أجل الاستخدام الأمثل لهذه التقنية، وقد رصدت مبالغ مالية ضخمة بغية تحقيق هذا الهدف، وجعل منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق في العالم التي تحوز على أكبر عدد من التقنيات التسلحية، وهو ما حدث فعلا إذ أصبحت دول الخليج الأكثر إنفاقا على شؤون الدفاع والتسلح في العالم.

ثم إن الإنفاق العسكري في المنطقة يعد مرتفعا بالمعايير كافة، كما أن معظم هذا الإنفاق يتجه نحو صفقات التسلح الكبيرة، وقد بلغت قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الأسلحة التقليدية 8060مليون دولار في مقابل 1440 مليون دولار بالنسبة لإيران طوال الفترة من 1998 –2002، وتعتبر هذه الدول كما سبق وأشرنا من بين أكبر 38 دولة مستوردة للسلاح على مستوى العالم، وهذا يعني عدم تحقق الاكتفاء الذاتي العسكري على المستوى الإقليمي، ومن ثم عدم قدرة هذه الدول على الدخول في أي ترتيب أمني، قد يؤثر على الدول المصدرة دون الحصول على موافقتها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية،[10] وقبل هذا التاريخ تظهر الإحصائيات هذا التحول المحموم نحو التسلح والإنفاق العسكري الذي اجتاح المنطقة، حيث بلغت عائدات توريد السلاح لمنطقة الخليج العربي أعلى نسبة مبيعات من السلاح بالنسبة للدول الغربية، فقد ارتفعت هذه المبيعات من 922 مليون دولار عام 1959 إلى 3421.2 مليون دولار في النصف الأول فقط من عام 1976، وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للسلاح فقد بلغت أرقام مبيعاتها العسكرية عام 1974 ما يقارب 54% من جميع مبيعاتها من السلاح، وتضاعفت معدلات الإنفاق على التسليح في الخليج عدة مرات خلال السنوات الخمس اللاحقة على هذا التاريخ.[11]

وتشير العديد من الكتابات في الموضوع إلى أن هذا السباق المحموم نحو الإنفاق العسكري مرده مبرران الأول هو التهديد الإيراني المتزايد في المنطقة والثاني يتعلق بالترسانة العسكرية الإسرائيلية العدو الأول للأمة العربية ككل، وقد لوحظ تسارع في وتيرة عقد صفقات الأسلحة لدول الخليج مؤخرا، وربطت تحليلات لمواقع أجنبية وعربية ذلك مع بدء العد التنازلي لرفع العقوبات الدولية عن إيران ما يعكس تخوفات دفعت نحو زيادة التسلح، لاسيما أن دول الخليج بقيادة السعودية تشن حملة عسكرية في اليمن منذ قرابة عام، قد تكون استنزفت مخزون الأسلحة الخليجية، وكانت تقارير أمريكية أشارت إلى أن دافع التخوف من التهديد المتصور من إيران من شأنه أن يؤدي إلى طفرة في الأرباح بالنسبة للشركات الأمريكية لاسيما أن السعودية تعد من أكبر مشتري الأسلحة الخليجية، وذكرت أن مخاوف مجلس التعاون الخليجي من التهديد الإيراني متزايدة مضيفة أنها تعمقت أكثر خلال التحالف المتنامي بين طهران وموسكو.

ثم إن تصرفات إيران غير الودية وسياستها الاستفزازية هي المسؤولة عن الجولة الراهنة من سباق التسلح في منطقة دول الخليج العربي، لكن الإنفاق العسكري الخليجي الضخم يأتي أيضا ضمن استعداد دول مجلس التعاون لمرحلة مابعد الانسحاب الأمريكي من العراق والتعامل مع استحقاقات التراجع الأمريكية إقليميا وعالميا، حيث أنه عندما تصر إيران على السير في برنامجها النووي المثير للجدل وتذهب بعيدا في تطوير ترسانتها العسكرية، وتتجه نحو عسكرة المجتمع والاقتصاد الإيراني، فإنها بذلك لا تترك المجال للدول الخليجية القلقة دوما من النيات الإيرانية سوى للإنفاق بسخاء على تحديث قدراتها العسكرية وتطوير احتياجاتها الدفاعية وتعزيز بنيتها الأمنية.[12]

ومن جهة أخرى يعتبر التهديد النووي الإسرائيلي مبررا آخر نحو سعي الدول الخليجية كافة لتطوير إمكانياتها العسكرية، والولوج في سباق التسلح في المنطقة دون سابق إنذار، حيث أشارت تقديرات مجلة الإيكونوميست لعام 2015 إلى أن إسرائيل تملك 80 سلاحا نوويا في ترسانتها، ما يضعها مباشرة خلف الهند وقبل كوريا الشمالية بأشواط من ناحية عدد القنابل النووية، هذا ناهيك عن منظومة إيصال القنابل النووية المتطورة جدا والتي بمقدورها الوصول إلى أي نقطة في الشرق الأوسط وتدميرها بالكامل، وقد حصلت على هذه المنظومة من الولايات المتحدة الأمريكية من طراز "إف15- إف 16"، إضافة إلى الصيت الذائع للطيارين الإسرائيليين إذ تشتهر بجدارة هذا النوع من المقاتلين، حيث استطاعت إسرائيل بفضل كل هذه الترسانة المتطورة تدمير برامج نووية في مهدها في كل من العراق سنة 1981، وسوريا سنة 2007.[13]

المحور الثالث: القوة العسكرية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الخليجي:

1-إيران ومفهوم الأمن الإقليمي الخليجي:

يشكل انتهاء أزمة الخليج الثانية فرصة كبيرة لإيران من أجل بسط نفوذها في المنطقة وبطريقة ودية، حيث سعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية عديدة مع دول المنطقة لاسيما مع السعودية والكويت في وقت مضى، وكله بداع إبعاد العراق عن دوره الإقليمي المعتاد، وكان الخيار لدول الخليج بين كفتين إما القوة والتحالف مع إيران أو البقاء تحت طائلة التهديد والخطر العراقي، واختارت البديل الأول الذي عبرت عنه مختلف الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين مسئولي إيران والسعودية منذ مطلع التسعينيات، وهو الشأن نفسه لباقي دول المنطقة كالإمارات والكويت والبحرين ...،

ويمكن القول إن أهم مظاهر الدور الإيراني في النظام الأمني الخليجي تمثل في:

-لازالت إيران تؤمن ولو نسبيا بأهمية تصدير الثورة الإسلامية، ليس كما كان عليه الحال في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، لكنه تعاظم بعض الشيء في الآونة الأخيرة خاصة عقب الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية مع مطلع 2011.

-الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران، والتي مازالت تشكل بؤرة صراع متواصل على الرغم من جهود دولة أبو ظبي للوصول إلى تسوية سلمية سواء بالحوار المباشر أو عن طريق إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

-تبني إستراتيجية إقليمية تتعارض جذريا مع إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، أبرز مظاهر هذا الرفض التام للوجود العسكري الغربي عموما، والوجود العسكري الأمريكي على وجه الخصوص في المنطقة، ورؤيتها إلى إسرائيل باعتبارها الخطر الأكبر على أمنها الوطني واستمرار دعمها لجبهة الرفض لإقامة علاقات طيبة لإسرائيل وتدعيم حركات المعارضة المسلحة المناوئة لعملية السلام برمتها، سواء داخل الأراضي المحتلة أو في الأراضي العربية كافة.

-الإحساس الإيراني بالخطر من تكرار تجربة الحرب مع العراق، وكذا التهديدات الأجنبية في التواجد المستمر بمنطقة ومياه الخليج، هو الذي يعزز دائما السعي الإيراني نحو تطوير قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية لمجابهة هذا التهديد.[14]

2-الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي:

تتعدد آثار البرنامج النووي الإيراني سواء كانت أمنية أو بيئية ويمكن التعرف على هذه الآثار كالتالي:

أ.**تهديد الاستقرار الإقليمي في المنطقة:** إن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين رئيسيتين تتعلق الأولى بتكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن الامتداد الإيراني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتقدم نحو الشمال أو الشرق، لأنها ستكون وجها لوجه في مقابل القوى النووية الآسيوية " الهند، الصين، والباكستان " وروسيا في الشمال، وبالتالي فإن الخيار الوحيد يكون نحو الدول العربية، مستغلة بذلك نقاط الضعف الأساسية في الجيوش الخليجية المتمثلة خاصة في نقص الأفراد المستعدين للخدمة العسكرية، وضعف الخبرة لديهم، هذا في مقابل ماتمتلكه إيران من خبرات عسكرية تعود إلى حقبة سقوط الإتحاد السوفياتي والإغراءات المقدمة حينها للقياديين من جهة والعلماء النوويين من جهة أخرى، أما الثانية فتتعلق بإمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية، تنعكس آثاره على المنطقة ككل، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني، وهو مايشير إلى إمكانية حدوث صراع فعلي عواقبه المحتملة وخيمة تتعلق خاصة بقيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عامة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على حركية الملاحة في دول الخليج ككل.

ب.**صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:** يشكل هذا العنصر أهمية بالغة بالنسبة لدول الخليج، كونها تعد من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية – الخليجية، فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسؤولية دولته، وهو الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها بغض النظر عن الطموحات الإيرانية في بلوغ وتحقيق مكانة إقليمية في المنطقة.

ج. **الآثار البيئية المباشرة:** إن دول مجلس التعاون الخليجي تعد من أكثر الدول تضررا منن البرنامج النووي الإيراني في حال اكتماله، فبالنظر إلى الموقع الجغرافي لدولة الكويت والتي تبعد عن إيران بحوالي 280 كلم أي في تقابل مباشر مع مفاعل بوشهر النووي، والذي يعد من أكبر المفاعلات في إيران، وبالنظر إلى كون هذه الأخيرة تعتمد على استيراد التقنية النووية من روسيا والتي تعرف بعدم امتلاكها لعناصر الأمان النووي المضمونة حسب الصيغ المتعارف عليها دوليا، وبالتالي فإن أي تسرب إشعاعي أو خلل قد يقع في المفاعل يجعل دول الخليج في فوهة المدفع والمتضرر الأولي قبل كل الدول العربية الأخرى، خاصة مع التشديد الدولي الكبير على مبادئ الضمان النووي، والذي يمنع في الكثير من الأحيان من إكمال عديد البرامج النووية في العالم، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج، الأمر الذي من شأنه أن يخلق

أزمة تلوث لكل دول المنطقة ينتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج، وتستمر آثارها عشرات السنين

د. مأزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب: يعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية لطالما شددت ولا تزال تشدد على قضية التسلح النووي، وهي مستعدة تمام الاستعداد لشن حرب واستخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، وسيناريو العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ اكتشاف المشروع الإيراني دليل على ذلك.[15]

3-مواقف دول الخليج من البرنامج النووي الإيراني: إن ملف إيران النووي يعد أحد أكثر الملفات الدولية غموضا، ويتضمن أبعادا فنية وقانونية وإعلامية، كما يؤثر فيه لاعبون محليون وإقليميون ودوليون كثر، يلعب كل منهم دوره حسب مصالحه، ومن ضمن هؤلاء اللاعبين دول الخليج العربية التي دخلت على الخط منذ السنوات الأولى من اندلاع الأزمة النووية الإيرانية، وقد بدأت هذه الدول بلعب الدور تزامنا مع المفاوضات الإيرانية مع كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، حيث أشار حسن روحاني في كتابه "الدبلوماسية النووية والأمن القومي " أنه ومن خلال مفاوضاتهم المتعددة والتي شارك فيها مع الدول الأوروبية نبهت هذه الأخيرة إلى أن هناك ضغوطا عليها من قبل الدول الخليجية التي لطالما تخوفت من المساعي النووية الإيرانية، حيث أشارت الدول المفاوضة إلى أن موقفها التفاوضي عززه موقف الدول الخليجية من البرنامج، ذلك أنه في حال شنت الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول الكبرى الحرب على إيران ستكون هي الأخرى متضررة، وستتحول إلى حرب إقليمية لا محالة كما سبق وأشرنا، أضف إلى ذلك خطر الحوادث النووية بحكم الجوار الجغرافي بين المنطقتين،

وهذا الموقف دفع قياديي إيران إلى إقامة زيارات دبلوماسية مع بلدان الخليج العربي بهدف توضيح هذه المساعي لاسيما مع الكويت، وأن إيران تسعى إلى توفير كافة الضمانات النووية اللازمة للحفاظ على سلامة محيطها وشعبها قبل كل شيء، وفي الأخير استنتج روحاني أن المخاوف الخليجية لم تكن بيئية فحسب بل تعدت إلى كونها مخاوف سياسية يعززها اختلال القوى والتوازن في المنطقة، بحجة من يتزعم الدور الإقليمي فيها، وفي المرحلة الثانية وبعد تصاعد وتيرة المواجهة بين طهران ودول مجموعة 5+1 وكذلك بعد فرض العقوبات الدولية على إيران وارتفاع وتيرة الحرب النفسية من قبل إسرائيل، والحديث عن شن هجوم على المنشآت الإيرانية لجأت دول الخليج العربية بقيادة السعودية تدريجيا إلى سياسة المواجهة مع إيران، وانضمت إلى جبهة الدول الغربية، وقامت الإمارات بتطبيق العقوبات عبر فرض قيود قاسية على الأنشطة التجارية للتجار الإيرانيين ووضع عوائق عديدة أمامهم، كما قامت السعودية بزيادة إنتاج النفط إلى 4 مليون برميل يوميا لكي تعوض عن النفط الإيراني في الأسواق العالمية، وتخلص زبائن النفط الإيراني من القلق، ولم تبخل السعودية بجهد في هذا الإطار فاستخدمت سلاح النفط ضد إيران، وساعدت أمريكا في تضييق نطاق العقوبات على إيران.[16]

وقد تصاعدت حدة التوتر بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي على البحرين بداية عام 2011، فثمة حساسية تكتسي العلاقات بين الدولتين بسبب المزاعم التاريخية التي مازالت تنشط بين الحين والآخر لاسيما في حالة حدوث خلافات في وجهات النظر تجاه القضايا الإقليمية، لكن الملاحظ في الأمر أن هذا الوضع من الخلافات هو وليد القرن الواحد والعشرين، إذ اكتست العلاقات الإيرانية الخليجية سابقا نوع من التفاهم حيث كانت الوسيلة

الأمثل لهذه الأخيرة هو احتواء إيران والبحث دائما على توسيع هامش المناورة بينهما تفاديا لأي صراع ممكن، لكن أحداث البحرين الأخيرة أشعلت فتيل الصراعات من جديد حيث دفعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى إرسال قوات من "درع الجزيرة " إلى البحرين لحماية المنشآت الحيوية، وأيضا توجيه اتهامات لإيران بتهديد الأمن الوطني الخليجي خلال الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول المجلس الذي عقد بالرياض في أفريل 2011.

وفي خضم الأزمة المتصاعدة حول البرنامج النووي الإيراني والمجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية تجد دول المجلس نفسها أمام مأزق الخيارات المتناقضة، فهي من ناحية مدفوعة بفعل الأخطار الأمنية والبيئية المحتملة لهذا البرنامج إلى تبني سياسة متشددة تجاهه تقوم على رفض فكرة نشوء دولة نووية جديدة في المنطقة، ومن ناحية أخرى تتجه نحو تدعيم التعاون العسكري مع الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص، لكنها لا تتحمل التداعيات الخطيرة لأية مواجهة عسكرية قادمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لأنها تدرك أنها سوف تكون أول من سيدفع ثمنها.[17]

خاتمة:

وفي الأخير نستنتج بأن العلاقات الإيرانية الخليجية قد مرت بالعديد من المراحل التي تميزت بالاتفاق في القليل منها والخلاف في الكثير الآخر، وهذا بالنظر إلى مختلف المتغيرات الدولية والإقليمية التي كان لها دور كبير في تحديد ورسم ملامح هذه العلاقة، وأن المساعي الإيرانية في المنطقة هي مساعي توسعية بدرجة كبيرة حتى وإن بدت تعاونية دبلوماسية في بعض

الأوقات وهذا كون إيران تعجز عن التوسع على حساب الشرق الأسيوي النووي أو الشمال الروسي لذلك فالمنطقة العربية هي منطقة خصبة لها من أجل التأثير في مختلف الأبعاد القيمية والاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية، لذلك فالتخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني مبرر كونه يأخذ بعين الاعتبار العقيدة التوسعية الإيرانية والتي بمجرد امتلاك إيران للسلاح النووي ستكون مهدا لبث الثورة الإسلامية والروح الفارسية من جديد في المنطقة العربية ككل، وهو ما يؤكد صحة الفرضية المطروحة سابقا وهو أنه: كلما سعت إيران إلى امتلاك السلاح النووي كلما شكل ذلك تهديدا مباشرا لمنطقة الخليج العربي .

قائمة الهوامش:

1- عبد الوهاب لوصيف، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة-، 2013/2012، ص.66.

2- لقد تم في هذا المجال التوقيع على اتفاقية مع باكستان تقضي بتدريب المتخصصين في المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية في باكستان، إضافة إلى الحصول على محرك نووي تبلغ سعته 20 ميغاواط، وليس له القدرة على إنتاج المواد النووية من الصين سنة 1990.

3- عبد الوهاب لوصيف، مرجع سابق، ص.ص 67-70.

4- وسام الدين محمد العلكة، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية-دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي-، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2012/2011، ص.ص.569-573.

5- نفس المرجع السابق،ص.578.

6- محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2009، ص.22.

7- عبد الناصر العدواني، إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي-مقتربات جديدة-، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2004، ص.50.

8- عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، الأردن: دار الحامد، د.س.ن، ص.41-43.

9- نفس المرجع السابق، ص.ص.43-48.

10- عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج وقضية التسلح النووي، البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007، ص.156.

11- عصام نايل المجالي، مرجع سابق،ص.55.

12- عبد الخالق عبد الله سباق التسلح في الخليج العربي مكلف... لكن لامفر منه، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11685، بتاريخ 25 نوفمبر 2010، ص.1، على الموقع الإلكتروني: www.archive.aawsat.com

13- بروس ريدل، إسرائيل وليس إيران أطلقت سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط، مقال منشور بتاريخ 28 جويلية 2015، على الموقع الالكتروني: www.al-monitor.com

14- عبد الله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011/2010، ص.ص.101/100.

15- عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص.ص.109-115.

16- كاظم الشيخ الصالحي، الملف النووي الإيراني: حقيقة أم وهو-دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية-، سوريا: دار سوريا الجديدة، 2013، ص.ص.327، 328.